الكلمة الافتتاحية
لممثل وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج
في افتتاح الدورة الثامنة للجنة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية
والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) المحترمة،

معالي السيد ناصر الشريدة، وزير التخطيط والتعاون الدولي، المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة

السيدات والسادة،

أود، في البداية، أن أعبر عن خالص الشكر للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة على حسن الاستضافة والتنظيم وللجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على جهودها القيمة لتأمين نجاح أعمال الدورة الثامنة لأشغال لجنتنا التنفيذية.

السيدات والسادة،

إن تواصل التداعيات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية المدمّرة لأزمة كوفيد ١٩ وتهديدها الجدّي لمسار تنفيذ أجندة التنمية المستدامة لسنة ٢٠٣٠ فرض على كافة دول العالم التسريع في إيجاد حلول جماعية تسمح ببلورة وتنفيذ مسارات تعافي مبتكرة ومستدامة.

ولعلّ تقديرات الإسكوا التي تشير، علاوة على فقدان آلاف الأرواح، خسارة ما يقارب عن ١٨٠ مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي بدولنا العربية خلال سنة ٢٠٢٠ وازدياد عدد الفقراء بزهاء ١٦ مليون شخصا وتفاقم البطالة وتدهور النفاذ للتعليم والصحة تدعمنا أكثر من أي وقت مضى إلى مزيد من تفعيل آليات التعاون الأممي متعدد الأطراف وتطويعها للمتطلبات التنموية الجديدة لمنطقتنا التي أفرزتها أزمة كوفيد ١٩.

إن هذه الأزمة تستدعي، أمام ما نتج عنها من تقلّص حاد للموارد المالية والإيرادات الجبائية والاستثمارات بدولنا، مسارا مزدوجا يقوم من جهة على معالجة جدّية لمعضلة عبء الديون من خلال إعادة جدولتها في مشاريع تنموية تسرّع التعافي كالتكنولوجيات الحديثة والطاقة المستدامة ومن جهة أخرى على توفير الدعم في مجال بناء القدرات وتقديم الاستشارة بهدف ترشيد السياسات التنموية.

السيدات والسادة،

إن تونس تقدّر، من هذا المنطلق، الجهود التي تقوم بها الإسكوا، كأحد أذرع الأمم المتحدة الرئيسية في منطقتنا، من أجل دعم دولنا العربية في معالجة تداعيات أزمة كوفيد ١٩ من خلال إعانتها على تحديد احتياجاتها التنموية وبلورة سياسات التعافي الاقتصادية والاجتماعية الأكثر استجابة لهذه الاحتياجات.

وفي هذا الصدد، نثمن بالخصوص عمل الإسكوا الهادف لإبراز حاجيات تمويل التنمية بدولنا ومبادرتها الداعية لتخفيف عبء الديون في مقابل تمويل العمل المناخي وندعوها لتعميم هذا العمل على كافة الدول الأعضاء وتعميقه على مستوى كل عضو وتنظيم ورشات عمل وطنية تخصّص لعرضه على الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية بالتعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة.

كما نشكر الإسكوا على دعمها الموجه لتعزيز نظم التغطية الاجتماعية وجعلها أكثر استدامة وعدلا ولتحسين بيئة أعمال الشركات الصغرى والمتوسطة الأكثر عرضة للصدمات ولرصد مميزات المهارات والخبرات بمنطقتنا وندعوها للمضيّ قدما من أجل البناء على هذه الأنشطة لمزيد من دعم التكامل الاقتصادي الأفقي بين دولنا ودفع فرص الشراكة بينها.

ولا يفوتنا كذلك أن نؤكّد على أهمية مواصلة جهود الإسكوا الرامية لسدّ فجوة المؤشرات والبيانات العلمية الضرورية لتقييم وإصلاح السياسات التنموية وتقييم آثار تغير المناخ على الأمن المائي والغذائي بالمنطقة العربية. ونرجو في هذا الإطار أن يتمّ المزيد من تعزيز التنسيق والتعاون مع كافة المكاتب الأممية الإقليمية والمحلية بدولنا وأجهزة جامعة الدول العربية ذات النظر لتعظيم الاستفادة من هذه البيانات.

وإن بلادنا لا يسعها إلا أن تدعم عمل الإسكوا الرامي لرصد ممارسات الكيان المحتلّ وإبراز انعكاساته غير المقبولة على ظروف عيش إخوتنا الفلسطينيين ولمزيد من حشد الموارد لفائدة صندوق الإسكوا لدعم فلسطين الشقيقة.

السيدات والسادة،

إنّ اجتماعنا الحالي ينعقد في وقت تشهد فيه العديد من دول منطقتنا ظروفا اقتصادية واجتماعية دقيقة وتتواصل فيه النزاعات والاضطرابات التي تستنزف القوى البشرية والاقتصادية لعدد من الدول الأخرى مما يحول دون تحقيق التنمية لشعوبها.

ويدعونا هذا الوضع اليوم للتدقيق في مدى تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع السابع للجنتنا التنفيذية لرصد نقاط العمل التي تم احراز تقدّم بشأنها لمواصلة البناء عليها ومجالات التعاون التي تستوجب مضاعفة الجهود أو تلك المستجدّة بغاية الخروج بتوصيات عملية من شأنها المساهمة في جعل سياساتنا التنموية أكثر استجابة لتطلعات شعوبنا.

وختاما أتمنى كل التوفيق لأشغال دورتنا وشكراً لكم على حسن الاستماع.

وأحيل الكلمة الآن إلى السيدة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.